Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

22 Septembre 2011
22 شتنبر 2011

الشروق

إحالة مشروع الخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان على الحكومة

قدمت لجنة الإشراف على مشروع الخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، أول أمس الاثنين، أمام عباس الفاسي رئيس الحكومة، الصيغة النهائية المحينة للخطة التي تروم تقوية الإطار المؤسساتي لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وسيتم عرض مشروع الخطة على المجلس الحكومي للمصادقة عليه قبل عرضه على أنظار البرلمان، ويتضمن مشروع الخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، أربعة محاور تهم الحكامة والديمقراطية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وحماية الحقوق الفئوية والنهوض بها وكذا الإطار القانوني والمؤسساتي.

وتهدف الخطة في مضمونها الجديد، تعزيز آليات الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان عن طريق تطوير الحكامة الجيدة في تعامل الإدارة مع المواطنين، وتأمين التنسيق بين مختلف المتدخلين في هذا المجال، الفاعلين في مجال حقوق الإنسان بالمغرب، من أجل التنزيل الميداني لمضامين الدستور الجديد والتفعيل الأمثل للإجراءات والتدابير المنصوص عليها في مشروع الخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويشار إلى أن المغرب أطلق رسميا الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان سنة 2008، طبقا لتوصيات مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان المنعقد سنة 1993، وتم تكليف لجنة للإشراف من أجل إعداد المشروع وبرمجة مختلف مراحل إعداد الخطة، كما أعدت الدراسات، وجمعت المعلومات والتقارير والخطط القطاعية، مما مكن من القيام بتشخيص حقيقي لحقوق الإنسان بالمغرب خاصة على مستوى السياسات العمومية.

ومن أبرز التوصيات التي اعتمدها المشروع، تعزيز المشاركة السياسية والنهوض بدور المؤسسات المنتخبة،

وذكر عباس الفاسي أثناء استقباله أعضاء اللجنة، أن المستجدات السياسية الجديدة والإصلاحات التي تضمنها الدستور الجديد، اقتضت تحيين مشروع الخطة وإصلاح الإطار المؤسساتي لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها القطاعات المعنية حول مشروع هذه الخطة. وبخصوص المراحل التي تطلبها إعداد الخطة باعتبارها من بين أهم الأوراش المهيكلة في مجال السياسات العمومية ذات الصلة والتنسيق والتشاور في وضع مضامينها وتدابير عملها، أشار بلاغ رئاسة الحكومة، إلى تكريس المقاربة التشاركية بين مختلف الفاعلين، حكوميين كانوا أو مؤسسات وطنية أو مجتمعا مدنيا، وتم تكليف المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بتطوير المقاربة الملائمة في ما يتعلق بمتابعة تنفيذ مضامين ووضع مؤشرات لتقييمها.

ومن جهته، أكد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على ضرورة تنسيق الجهود بين مختلف

المستجدات السياسية والإصلاحات التي تضمنها الدستور الجديد، اقتضت تحيين مشروع خطة حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وترشيد وتعزيز الحكامة الترابية والحكامة الأمنية، وتطوير المنظومة التربوية لتكون دعامة للمواطنة والمساواة والتنمية المستدامة، مع النهوض بمكونات الثقافة الوطنية من منظور حقوق الإنسان، خاصة اللغة والثقافة الأمازيغيتين، وتأهيل المنظومة الصحية وضمان الولوج للخدمات الصحية، ونهج سياسة تضمن الشغل وتكرس المساواة، وتوجيه اجتماعي للسياسة السكنية، وبخصوص حماية الحقوق الفئوية والنهوض بها، أوصى المشروع، على أهمية حماية وتعزيز حقوق الطفل وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين، وحماية حقوق المهاجرين واللاجئين، كما نص المشروع على في محور الإطار القانوني والمؤسساتي على ضمان وحماية حق المشاركة في إدارة الشأن العام، وتعزيز الحماية القانونية لحقوق النساء، وتعزيز الحماية الدستورية والقانونية لحقوق الإنسان، وحرية التعبير في الإعلام وحماية الحق في التجمع والتظاهر، مع وضع تدابير لحفظ الأرشيف وصيانته. ■ م.ي

Revue Les Droits de l'Homme

بيان اليوم

الحكامة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. محاور استراتيجية ضمن الخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان

تشكل «الحكامة والديمقراطية» و«الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية» و«الحقوق الفئوية» و«الإطار القانوني والمؤسساتي» أربعة محاور استراتيجية تضمنتها الصيغة المحينة للخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان..

ويستهدف المحور الأول، لهذه الصيغة المحينة للمشروع، والتي قدمها المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان المحجوب الهيبة، يوم الاثنين الماضي بالرباط، خلال استقبال رئيس الحكومة عباس الفاسي للجنة الإشراف على إعداد هذه الخطة، تعزيز المشاركة والنهوض بدور المؤسسات المنتخبة، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص، وترشيد وتعزيز الحكامة الترابية، وترشيد الحكامة الأمنية.

ويتغيى محور «الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية» إرساء منظومة تربوية جيدة داعمة للمواطنة والمساواة والتنمية المستدامة، والنهوض بمكونات الثقافة الوطنية من منظور حقوق الإنسان، خاصة اللغة والثقافة الأمازيغيتين، وتأهيل المنظومة الصحية وضمان الولوج للخدمات الصحية، وتكريس سياسة تضمن الشغل والمساواة، وكذا توجيه اجتماعي للسياسة السكنية، وبناء سياسة بيئية مندمجة من أجل رفع تحديات التنمية المستدامة.

وينص محور «الحقوق الفئوية» على الأبعاد المؤسساتية والتشريعية لحماية وتعزيز الحقوق الفئوية، وكذا حماية وتعزيز حقوق الطفل، وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وحماية وتعزيز حقوق الأشخاص المسنين، وضمان وحماية حقوق المهاجرين واللاجئين.

ويسعى محور «الإطار القانوني والمؤسساتي» إلى تعزيز الحماية القانونية لحقوق النساء، وحماية الحق في حرية التعبير وفي الإعلام، وتعزيز وحماية الحق في التجمع والتجمهر، وحفظ التراث الثقافي، وحفظ الأرشيف وصيانته، وتعزيز الحماية الدستورية والقانونية لحقوق الإنسان، وإرساء الآليات المؤسساتية لضمان الحقوق والحريات.

وبحسب هذه الصيغة المحينة التي توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منها، فقد أفادت التقييمات المرحلية بأنه كانت للمشروع نتائج نوعية بالغة الأهمية، خاصة وأنه ساهم في تقوية الوعي بإدراجه ضمن مسار طويل المدى، وأن المشاركة المؤسساتية داخل لجنة الإشراف كانت لها أهمية بالغة.

كما أبرز تقييم نهاية أشغال لجنة الإشراف المنجزة من طرف الاتحاد الأوروبي من جهة، وكذا العمل الذي قامت به الكتابة العامة للجنة الإشراف بتنسيق مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، أن صياغة المشروع تمت وفق مسار تشاركي وشفاف، وأن مشروع الخطة ساهم في عمل إعداد الدستور الجديد الذي يمثل نجاحا كبيرا في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وأبان التقييم عن انخراط قوي للفاعلين على المستوى الجهوي في المشروع، منبها إلى أن أي تدخل في مسار التنفيذ ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الحاجيات على مستوى الجهات. كما شكل مسار إعداد الخطة تمرينا حقيقيا على الديمقراطية، وساهم في تقوية العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وشركائه، وفي تعزيز مكانة المغرب في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

واستحضر التقييم بعض الصعوبات المرتبطة بإشراك الخبرة الوطنية لأسباب عدة منها النقص الحاصل في هذا المجال، وكذا مساطر وإجراءات التعاقد وصرف أتعاب الخبراء المحليين، داعيا إلى النهوض بدور الجامعة في هذا المجال من جهة، والعمل على تبسيط المساطر من جهة أخرى.

وأشار التقييم إلى آثار هذا المشروع المباشرة على المجتمع المدني، وإلى المتابعة التي حظي بها من طرف وسائل الإعلام والتي ساهمت في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان.

وعلى صعيد آخر، ركزت الصيغة المحينة لمشروع خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان على ضرورة تفعيل الخطة من خلال القيام بحملة تواصلية جيدة على المستويين الوطني والدولي.

وكان عباس الفاسي قد سجل بارتياح في كلمة ألقاها خلال هذا الاجتماع الروح البناءة التي سادت مختلف مراحل إعداد مشروع الخطة، باعتبارها من بين أهم الأوراش المهيكلة في مجال السياسات العمومية ذات الصلة، وكذا التنسيق والتشاور في وضع مضامينها وتدابير عملها، من خلال تكريس المقاربة التشاركية بين مختلف الفاعلين، حكوميين كانوا أو مؤسسات وطنية أو مجتمعا مدنيا، معلنا التزام الحكومة بعرض هذا المشروع على مجلس الحكومة في اجتماع قريب.

Revue de Presse du Conseil National

L'opinion
www.lopinion.ma

Plan national en matière de démocratie et de droits de l'Homme

Les droits économiques, sociaux et culturels : Axes stratégiques

La «bonne gouvernance et la démocratie», «les droits économiques, sociaux, culturels et environnementaux», «les droits catégoriels» et le «cadre légal et institutionnel» constituent les quatre axes stratégiques de la mouture actualisée du Plan national en matière de démocratie et de droits de l'homme.

Cette mouture, présentée, lundi à Rabat, par le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Haiba devant le chef du gouvernement, M. Abbas El Fassi, vise à promouvoir la bonne gouvernance et la démocratie afin de renforcer la participation, soutenir le rôle des institutions élues, assurer l'égalité des chances et rationnaliser la gouvernance territoriale et sécuritaire.

LIRE EN PAGE 3

Revue de Presse du Conseil National

L'opinion .ma

Plan national en matière de démocratie et de droits de l'Homme

Les droits économiques, sociaux et culturels : Axes stratégiques

La «bonne gouvernance et la démocratie», «les droits économiques, sociaux, culturels et environnementaux», «les droits catégoriels» et le «cadre légal et institutionnel» constituent les quatre axes stratégiques de la mouture actualisée du Plan national en matière de démocratie et de droits de l'homme.

Cette mouture, présentée, lundi à Rabat, par le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Haiba devant le chef du gouvernement, M. Abbas El Fassi, vise à promouvoir la bonne gouvernance et la démocratie afin de renforcer la participation, soutenir le rôle des institutions élues, assurer l'égalité des chances et rationnaliser la gouvernance territoriale et sécuritaire.

Concernant le volet des droits économiques, sociaux, culturels et environnementaux, le projet, dont copie est parvenue à la MAP, prévoit de mettre en place un système éducatif pouvant appuyer les valeurs de la citoyenneté, de l'égalité et du développement durable et permettant de promouvoir les différentes composantes de la culture nationale conformément aux droits de l'Homme, notamment en ce qui se rapporte à la langue et la culture amazighe.

Il s'agit aussi de mettre à niveau le système de santé, garantir l'accès aux soins, instaurer une politique en faveur de l'emploi et de l'égalité, orienter la politique de logement selon une approche sociale et mettre en place une politique environnementale intégrée pour relever les défis du développement durable.

Quant à l'axe «droits catégoriels», il englobe des mesures institutionnelles et législatives nécessaires à la promotion de ces droits, qui concernent des catégories sociales comme l'enfant, les personnes à besoins spécifiques, les personnes âgées, les immigrés et les réfugiés.

Pour sa part, le volet du cadre légal et institutionnel vise à renforcer la protection légale des droits des femmes, des droits à la liberté d'expression, à l'information et au rassemblement, à préserver le patrimoine national et les archives, à améliorer la protection constitutionnelle et légale des droits de l'Homme et mettre en oeuvre des mécanismes institutionnels pour garantir les libertés et les droits.

Selon le document, la première évaluation du projet fait ressortir des points très encourageants, notamment par rapport à la vision de long terme prévue pour la mise en oeuvre du plan et à la participation des acteurs institutionnels dans la commission chargée de la supervision du projet.

Cette évaluation, qui intervient au terme des travaux de la commission, a également mis en exergue l'approche participative et transparente suivie dans l'élaboration du projet, ainsi que son influence positive sur le texte de la nouvelle constitution, qui représente un grand succès en matière de consécration de la démocratie et des droits de l'Homme.

Le chef du gouvernement avait, à cette occasion, exprimé sa satisfaction pour l'esprit constructif ayant marqué les différentes étapes d'élaboration du projet de ce plan, considéré comme étant l'un des plus importants chantiers structurants dans le domaine des politiques publiques, ainsi que pour la coordination et la concertation dans la conception de son contenu et des mesures de sa mise en oeuvre, à travers la consécration de l'approche participative entre les différents acteurs (gouvernement, institutions nationales, ou société civile).

M. El Fassi a aussi réitéré l'engagement du gouvernement à présenter ce projet au conseil de gouvernement, lors d'une prochaine réunion.

Revue de